

مأساة في الرهادي

عامر محسن

منذ الصيف الماضي، أثبت «الحشد الشعبي» في العراق أنه، باختصار، الكتلة المقاتلة الوحيدة الفاعلة في البلد؛ لا الجيش الرسمي الذي كلف عشرات المليارات، ولا «الزعامات القبلية» التي تمت رشوتها بمليارات الدولارات في السنوات الماضية، والتي ما زالت تطالب «بالمال والسلاح» عند كل محطة، مع أن الأميركيين والحكومة وزعوا عليها - منذ عام 2006 - عتاداً يكفي لتجهيز عدّة جيوش.

هناك استثناءات بالطبع، كطيران الجيش العراقي الذي تم بناؤه بديارية ومسؤولية، وقد نفذ بكفاءة، عشرات آلاف الطلعات ضد «داعش» خلال الأشهر الماضية. إلا أن المفارقة تبقى ساطعة، على مستوى المنطقة ككل، بين الجيوش النظامية (سواء كانت غربية التجهيز أو شرقية) وبين المنظمات التطوعية، المندمجة في المجتمع، والتي تبني نفسها ونمط عملها على تراث قتالي مجرّب وفعال.

في منطقة الرهادي، جرى تسلسل الأحداث في الأيام الماضية على النحو التالي: بعد تحرير مدينة تكريت، انطلقت عملية عسكرية ضد تنظيم الدولة في الأنبار، شرق الرهادي، بمشاركة الحشد الشعبي. ثم نشرت صحيفة «نيويورك تايمز»، في الثاني عشر من نيسان، تقريراً يفصل كيف جمع السفير الأميركي، وشيخ عشانر هال، وجهاء الأنبار وشيوخ عشائرها «بأمرهم» باخراج الحشد الشعبي من المعركة. قال شيوخ شاركوا في الاجتماع إن السفير عبر عن رفضه لمشاركة «ميليشيات شيعية» في تحرير الأنبار، موضحاً أن «التحالف» لن يشارك في المعارك قبل انسحابها، وأضافوا أنهم قد «فهموا ما يريد» (لمن لا يعلم، فإن تنظيمات ك «عصائب أهل الحق» و«حزب الله العراق» يصنفها القانون الأميركي «منظمات إرهابية»).

الارادة الأميركية هذه رجّح صداها، فوراً، مشايخ وجهاء أغليهم بختبيء في أربيل وعمّان، معلنين رفضهم دخول الحشد إلى محافظاتهم التي فرّوا منها. فهم يفضلون الأميركيين ورشاهم، أو بقاء «داعش»، على أن يحزّر أرضهم أبناء بلادهم.

النتيجة؟ خلال أيام من انسحاب «الحشد» كانت «داعش» تقتحم نواحي الرهادي وتحاصر المدينة، التي لم يتبقّ إلا جزء من مركزها في يد القوات الحكومية. اضطرت آلاف العائلات التي تقطن مناطق معادية لـ «داعش» إلى النزوح جماعياً خوفاً من القتل، في مشهد إنساني مؤلم، والغارات الأميركية لم تنقذ أحداً.

بطبيعة الحال، لم يتعاطف أحد في الاعلام العربي مع مأساة النازحين؛ ولم ينجد الهاربين من الأنبار إلا اخوتهم العراقيين، الذين استقبلوهم بالواكب في بغداد وكربلاء وبابل، واستضافوا عائلاتهم، وأسكنوها منازلهم (وهي أيضاً صور لن تشاهدها في الاعلام الخليجي، فهي لا تناسب سرديته عن العراق).

اليوم، رجعت قوى الحشد إلى الرهادي لتنضم إلى القتال ولكن، هذه المرة، كان لها شرطان للعودة: أولاً، أن تكون هناك دعوة رسمية، علنية، لها من عشائر الأنبار؛ وثانياً، أن لا يكون هناك أي وجود أو تدخل لطيران التحالف.

تقرير

الصراع داخل التيار العموني هل لا يزال التعايش ممكناً؟

غسان سعود

في الشكل، تبدو انتخابات التيار الوطني الحر مجرد استحقاق تنظيمي يعني القلة العونية القليلة المنتسبة إلى حزب التيار. أما المضمون فيتعلق بقدرة الجنرال، أولاً، والعونيين، ثانياً، على استيعاب بعضهم بعضاً وتقديم نموذج مختلف عن كل التجارب الحزبية المسيحية السابقة. التحدي الرئيسي للعونيين اليوم ليس تزييت ماكينتهم الانتخابية أو تغيير بعض المنسقين، بل إطلاق مؤسسة حقيقية تقنع الرأي العام بقدرتها على الاستمرار أياً كانت الظروف.



لا خلفية سياسية للمجموعتين اللتين تختلفان على التنظيم الحزبي والمسؤوليات



باسيك هن عكار يحذر من لعبة الحدود!

بعد قرى زحلة، جال وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أمس في قرى عكار، مطلقاً مواقف سياسية وإنمائية واجتماعية تعني الشمال عموماً وعكار خصوصاً، لناحية صرف مستحقات البلديات لدى الدولة اللبنانية. ومن دار مطرانية عكار وتوابعها للروم الأرثوذكس في بلدة الشيخ طابا، إلى بلدة منيارة، ختم باسيل جولته في منزل نائب رئيس مجلس الوزراء السابق النائب عصام فارس في بلدة بينو، وأكد «أننا مطمئنون لبعضنا البعض داخل لبنان، وليس عندنا رهانات خارجية، لأن أي رهان على الخارج يسقط في الداخل». وحذر باسيل من «لعبة الحدود»، قائلاً: «نعرف تماماً ما معنى الحدود، من عكار بالذات، نقول إن لعبة الحدود التي تلعب من قبل اللبنانيين أو من لاعبين إقليميين أو دوليين، لا تعرض لبنان فقط للخطر، بل تعرض كل المنطقة للخطر. الدول تتفكك في المنطقة عند المساس بحدود بلد واحد، لن تبقى دولة على حدودها، وعدوى تفكك الدول تنتقل إلى أوروبا».

تقرير

السيد يتحدّى المحكمة الدولية: استمعوا لشهادتي



ثبوت كذب السنيورة وحبسه يعرضهم للملاحقة بجرم تحقير المحكمة



رسالة رسمية إلى رئيسة المحكمة ورئيس غرفة الدرجة الأولى يطلب فيها الاستماع إليه بصفة شاهد «للمرد على الوقائع غير الصحيحة التي جاءت على لسان بعض

عملياً، تشكلت في السنوات العشر الماضية مجموعتان داخل التيار الوطني الحر: الأولى يتقدمها صهر الجنرال الوزير جبران باسيل، وتضم منسق عام التيار بيار رفول ومسؤول النقابات إيلي حنا والوزيرين السابقين سليم جريصاتي وفادي عبود والوزير الياس أبو صعب والنواب نبيل نقولا وعباس الهاشم وجيلبرت زوين وعصام صوايا، ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال المرشحين إلى الانتخابات النيابية، مثل أمل أبو زيد وجاد صوايا في جزين وجان أبو جودة وأكرم حليبي في المتن، إضافة إلى ناشطين شغلوا في الأعوام القليلة الماضية مناصب رسمية وحزبية. أما الثانية فملتزمة الملامح، وهي تضم، مبدئياً، ابن شقيق الجنرال نعيم عون، والنواب سيمون أبي رميا وإبراهيم كنعان والآن عون وزين أسود، وغالبية المسؤولين سابقاً في لجان التيار الطلابية، ومرشحين إلى الانتخابات النيابية من خارج نادي رجال الأعمال، والعدد الأكبر من منسقي المناطق الحاليين والسابقين.

في السياسة، تسلم المجموعتان بتحالفات الجنرال المحلية والإقليمية. المجموعة الأولى أوجت، بداية، أنها أكثر إيماناً بالفهم مع حزب الله من مجموعة النواب الذين كانت تجمعهم علاقة وطيدة بأقرقاء 14 آذار بحكم احتكاكهم السابق. إلا أن خلاف باسيل مع أقطاب أساسيين في قوى 8 آذار وانفتاحه على تيار المستقبل، تزامنا مع نجاح النواب العونيين في الخروج من الزاوية التي حوصروا فيها، موطدين علاقتهم بالنائب سليمان فرنجية أولاً، وحزب الله ثانياً، والرئيس نبيه بري أخيراً. وعليه، لا خلفية سياسية مباشرة لتكوين المجموعتين اللتين تختلفان أساساً على:

أولاً، شكل التنظيم الحزبي، إذ تطالب المجموعة الثانية بإجراء انتخابات حزبية وإقرار نظام داخلي يسمح بمشاركة الجميع، فيما ترفض الأولى الانتخابات وتلج على الجنرال للاستمرار في استراتيجة التعيين والتفرد في الإدارة والتמיד، حتى إن أثبتوا فشلهم التنظيمي، ثانياً، معيار تولي المسؤوليات، إذ ينتقد نعيم عون، علناً، انتقاء

المرشحين إلى الانتخابات النيابية والوزراء وموظفي الفئتين الأولى والثانية على أساس ثروتهم أو حجم تزلّفهم بدل أن يكون ولاؤهم الدائم وحجم تضحياتهم هما الأساس. وهو يرى أن لدى التيار من الكفاءات ما يحول دون اضطرابه إلى الاستعانة بمن يعتاشون من بيع الخدمات، حتى ولو كانوا يذعنون اليوم صداقة الجنرال.

عملياً تباعدت المجموعتان وتقاربتا مرات عدة في السنوات القليلة الماضية، حتى أنجز النظام الداخلي للتيار الوطني الحر قبل بضعة أشهر. ظن كثيرون أن خشية المجموعتين على مصيرهما المشترك ستقدم في حساباتهما على مكسب هنا وخسارة هناك، خصوصاً أن رئاسة الحزب وضعت في عهدة العماد عون. وفي ظل النص التقدمي للنظام الداخلي الذي يضع التيار في مصاف لم تبلغها الأحزاب اللبنانية الأخرى، راهن كثيرون على نجاح العونيين في التقدم تنظيمياً إلى الأمام، إلا أن الأمور

الذين استمعت إليهم المحكمة مؤخراً» بحسب بيان مكتبه الإعلامي. ولفتت الرسالة إلى أن الشهود الخمسة «ينتمون إلى خط سياسي واحد هو تحالف 14 آذار، وفي إطار شهاداتهم أمام المحكمة حول الوضع العام السائد في لبنان قبل جريمة الإغتيال أتوا على ذكره بوقائع كاذبة أو محرفة، سواء بصفته الشخصية أو بصفته الوظيفية بين السنوات 1991 و2005، كمساعد مدير المخابرات في الجيش اللبناني ثم كمدير عام للأمن العام». وعملاً بالأصول القضائية، طالبت الرسالة بالاستماع إلى إفادة السيد للمرد على شهاداتهم «إذ لا يمكن للمحكمة أن تأخذ بها ما لم تستمع إلى الطرف الآخر، خصوصاً أن بعض

(الأخبار)